

النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي وفق مقترحات لجنة بازل كآلية للحد من مشكل عدم

تماثل المعلومات. "دراسة ميدانية على فروع البنوك الجزائرية - ولاية سعيدة -"

أ. بومدين محمد أمين

أ. تلمساني حنان

جامعة الطاهر مولاي- سعيدة- الجزائر

جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر

الملخص

إن وجود نظام مصرفي قوي هو أمر ضروري لسلامة النظام الاقتصادي وذلك بالنظر إلى السمات الخاصة التي تنفرد بها البنوك التي تجعلها عرضة لفقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين، ولهذا كان لا بد من وجود أنظمة إحترازية تعمل على استقرار النظام المصرفي. و في هذا الإطار تبنت لجنة بازل قواعد دولية هدفها وقاية الأنظمة المصرفية من الخطر النظامي الذي يهددها. ومن أجل دراسة مدى تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل قمنا باستخدام الاختبارات اللامعلمية، حيث أظهرت نتائجه أن البنوك العاملة في "ولاية سعيدة" لا تطبق مقررات بازل الثانية.

الكلمات الافتتاحية

النظم الاحترازية، الخطر النظامي، مقترحات بازل، الاختبارات اللامعلمية، برنامج spss

Résumé

L'existence d'un secteur bancaire solide est indispensable pour la sante économique. Or, les banques présentent des caractéristiques qui les rendent vulnérables à une perte de confiance. En effet, une supervision prudentielle efficace est essentiel pour protéger le système bancaire. Dans ce cadre Le comité de Bâle a adopté une réglementation pour prévenir le risque systémique. Afin d'étudier le degré de mise en œuvre de ces décisions, nous avons utilisé les tests statistiques qui a montré que les banques algériennes n'exercent pas ces décisions.

Mots clés

normes prudentielles, risque systémique, accords de bale, tests statistiques.

المقدمة:

لقد أصبحت الأزمات الاقتصادية تأخذ أبعادا مالية وبنكية أدت بدورها إلى حدوث انهيار كلي للاقتصاد في بعض البلدان و ذلك نتيجة للحساسية الكبيرة التي يظهرها النظام المصرفي تجاه المخاطر التي تحيط به. خاصة مع التطورات التي شهدتها المنظومة المصرفية التي ساهمت من بروز انعكاسات سلبية على أداء البنوك خصوصا مع احتدام المنافسة بين البنوك التي حتمت عليها الدخول في إستثمارات أكثر خطورة لتحقيق أقصى ربح ممكن.

إن هته التصرفات الانتهازية من صانعي القرارات في البنوك، جعلها عرضة للعديد من المخاطر التي لم يسبق لها أن تعاملت مع البعض منها. و لهذا كان لا بد من تطبيق نظم احترازية تعمل على إستقرار النظام المصرفي و حماية أموال المودعين ، وفي هذا السياق عملت لجنة بازل تحت على ضبط الأداء المصرفي وفق معايير دولية، إضافة إلى العمل على تطوير أنظمة إدارة المخاطر وتوحيد الطرق الرقابية المطبقة على البنوك.

إشكالية البحث: إن الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول التساؤل التالي :

هل يكمن للبنوك الجزائرية تطبيق متطلبات بازل الثانية خاصة في ظل سعي البنك المركزي لتعميم هذه المتطلبات ؟

منهج البحث :

من اجل تحديد درجة تطبيق مقررات بازل الثانية في الجزائر قمنا بدراسة عينة شملت موظفي البنوك العاملة على مستوى سعيادة ، حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية من أجل دراسة و تحليل استمارة الدراسة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع البحث في الأولوية التي تتميز بها النظم الإحترازية داخل الأنظمة البنكية العالمية بإعتبار أنها أضحت من المتطلبات الأولى للعمل المصرفي خاصة في ظل تعميم تطبيق معايير لجنة بازل الثانية في معظم دول العالم بداية من سنة 2005، والتي من المقرر أنه تم تفعيلها في الجزائر منذ بداية سنة 2007 .

أهداف البحث:

1- التأكيد على الدور الذي تلعبه النظم الإحترازية في القضاء على مشكل عدم تماثل المعلومات الذي يشوب علاقة السلطات الإشرافية (البنك المركزي) والبنوك.

2- التأكيد على أهمية مقررات لجنة بازل في وضع معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي وفي معالجة مشكلة التعثر المصرفي، بالإضافة إلى تشخيص واقع البنوك الجزائرية ومعرفة مدى إلتزامها بتطبيق هذه المعايير.

1- النظم الإحترازية المطبقة على البنوك :

برزت فكرة إلزام البنوك باحترام قواعد إحترازية نتيجة لضعف الإجراءات السابقين المطبقين من طرف البنوك المركزية المتمثلين في نظام الملجأ الأخير للإفراض و نظام التأمين على الودائع.

1-1- مفهوم القواعد الاحترازية: تسمى أيضا بقواعد المحيطة و الحذر وهي مجموعة من الإجراءات و التدابير التسييرية المطبقة من طرف السلطات التنظيمية و الرقابية في المجال البنكي (بنوك مركزية ،اللجنة المصرفية لمراقبة وتنظيم البنوك...الخ) والتي يجب على البنوك التجارية الإمتثال لها بغية الحد من مجازفة هذه البنوك في المخاطرة.

1-2- أهداف النظم الاحترازية المطبقة على البنوك : يمكن إبراز الأهداف المرجوة من وراء فرض قواعد إحترازية على البنوك في محورين أساسيين هما:

أ- حماية أموال المودعين و توفير الضمان الكافي لكي يكون النشاط البنكي يتم وفق أسس صحيحة وذلك من خلال التأكد من أن البنوك تتبع أسلوب حذر في تسيير وظائفها بغية تجنب ضياع أموال المودعين¹.

ب- ضمان سلامة وإستقرار النظام المصرفي والمالي والمحافظة على ثقة المتعاملين بهذا النظام أي حمايته من الخطر النظامي بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات النقدية التي تؤثر على الإستقرار الإقتصادي الكلي للبلاد.

1-3- أسباب تطبيق النظم الاحترازية: مع مرور الزمن اتضح أن البنوك لازالت تعاني من مشكل عدم تماثل للمعلومات بينها وبين معظم المودعين و المقترضين و كذا السلطات الرقابية، كما أن الميزة التي تكتسبها البنوك مقارنة مع باقي المؤسسات المالية الغير بنكية في مجال المعلومات هي غير مطلقة و تتغير وفق عدة معايير أساسية.

أ - عدم تماثل المعلومات بين البنوك و المودعين²: يمكن أن يبرز مشكل سوء النية في علاقة البنك بالمودعين و الذي بدوره يجعل البنك يواجه خطر السيولة، ذلك لأن المودعون ليس لهم القدرة على معرفة مكونات محفظة القروض الخاصة بالبنك، كما أن عقد الإيداع الخاص بالودائع تحت الطلب يحتم على البنك أن يكون جاهزا في أي وقت لتحويل هذه الودائع إلى قيمتها الإسمية، و لهذا ففي حالة تنبؤ المودعين بأن البنك يمكن أن يتعرض إلى خطر الإفلاس فسيندفعون إلى سحب أموالهم.

ب - عدم تماثل المعلومات بين البنوك و المقترضين³: إن البنك هو عرضة لنوعين من عدم تماثل المعلومات في إطار علاقته بالمقترضين، و التي لها تأثير كبير على قدرته في السداد ، الأول هو متمثل في مشكل الإختيار السيئ و هو إختيار الفئة السيئة من المقترضين، و الثاني متمثل في خطر سوء النية المرتبط بحالة عدم اليقين في قدرة المقترضين على إحترام إلتزاماتهم و فقا لعقد الإقراض.

ج - عدم تماثل المعلومات بين البنوك و السلطات الإشرافية : إن تدخل السلطات الإشرافية المتمثلة في البنوك المركزية بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي وحماية البنوك السليمة التي تعاني من مشكل ظرفي في السيولة من خطر الإفلاس يتم من خلال إجراءات أساسيين :

- نظام التأمين على الودائع (L'Assurance de Dépôts): وهذا بهدف منع حدوث خسائر كبيرة للمودعين في حالة إفلاس بنك ما، حيث بفضل هذا النظام يصبح المودعين أقل إندفاع لسحب أموالهم.

- نظام الملجأ الأخير للإقراض (Le Prêteur en Dernier Ressort): هدفه منع حدوث

إفلاس للبنوك التي لديها مركز مالي قوي وقدرة على الوفاء بالتزاماتها و لكنها تواجه عجز مؤقت في السيولة.

ولكن تطبيق هذين الإجراءين يمكن أن يحفز البنوك على إتباع تصرفات أكثر خطورة نتيجة لبروز مخاطر سوء النية في التعامل بهذين الإجراءين لأنهم يدركون أن شبكة الضمان الحكومية ستغطي عن النتائج السلبية التي يمكن أن تحدث وهذا ما سيؤدي إلى إضعاف إنضباط السوق البنكي، و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

ج-1- نظام الملجأ الأخير للإقراض ومشكل الخطر الأخلاقي⁴ : إن تدخل البنوك المركزية لتوفير السيولة للبنوك عند الحاجة القصوى لذلك يمكن أن يولد ظاهرة الخطر الأخلاقي، نتيجة تراخي السياسة الإقراضية في ضبط السوق البنكي و تحفيزها للبنوك على تحمل مخاطر إضافية وأن تكون أقل حيلة في تسييرها للسيولة، ومن جهة أخرى يمكن للمودعين أن يعتبروا هذا الإجراء بمثابة ضمان لهم لقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق، وبما أن هؤلاء الدائنين قد تم إقناعهم بطريقة غير مباشرة بإمكانية سحب أموالهم بدون تحمل أي خسائر سوف يجعلهم غير مهتمين بمراقبة هذه البنوك مقارنة مع الوضعية التي لا يطبق فيها هذا الإجراء.

ج-2- نظام التأمين على الودائع ومشكل الخطر الأخلاقي⁵ : تطبيق هذا النظام له آثار إيجابية باعتباره أداة فعالة لكبح تخوف المودعين ومنع تدافعهم للسحب، إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى بروز خطر سوء النية خاصة في حالة ما إذا كان قسط التأمين المدفوع من طرف البنوك مستقل عن حجم المخاطر التي سوف تتحملها، لأنه سيرسل إشارات خاطئة للمتعاملين سواء بنوك أو مودعين بأنهم في منأى من خطر السيولة نتيجة لهذه الأقساط، كما أنه سوف يحفز البنوك على المساهمة في تمويل مشاريع أكثر خطورة على إعتبار أنها تخلصت من مسؤولية دفع الودائع في حالة الإفلاس وفي نفس الوقت سوف تجعل المودعين أقل تحفيز لأداء مراقبة فعالة على البنوك.

2- النظم الاحترازية وفق مقترحات لجنة بازل :

2-1- اتفاقية بازل الأولى⁶ : أقرت اللجنة عام 1988 اتفاقية بازل I و التي تضمنت معيارا موحدا لكفاية رأس المال والذي يضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولا و الأصول و الالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان (والذي تم تحديده بمعدل 8 % بحلول نهاية ديسمبر 1992) حيث أصبح هذا المعيار ملزما للمصارف كمعيار دولي للدلالة على المركز المالي للمصرف.

2-2- اتفاقية بازل الثانية : أقرت اللجنة سنة 2004 اتفاقية بازل II، حيث جاء الإطار الجديد ليعزز متطلبات رأس المال و تدعيم أمان وسلامة البنوك وكذا تقوية استقرار النظام المالي العالمي من خلال عرض القواعد اللازمة للبنوك لتقدير متانة رأس المال، وتوفير نظام شامل لإدارة المخاطر، وتدعيم انضباط السوق من خلال تحسين الشفافية في إعداد التقارير المالية من قبل المصارف، حيث تقوم هذه الاتفاقية على ثلاث دعائم أساسية:

- الحد الأدنى لرأس المال.
- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال.
- انضباط السوق.

أ- **الدعامة الأولى 'متطلبات دنيا لرأس المال'**⁷ : يتم حساب معدل كفاية رأس المال طبقا للمقررات الجديدة وفقا للمعالة الآتية:

$$\text{معدل الكفاية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها} + 12.5 (\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل})} \leq 8\%$$

ب- **الدعامة الثانية 'المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال'**⁸ : تقوم الركيزة الثانية على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال بحسب نوعية مخاطر، إلى جانب أهمية قيام المراقبين بمراجعة هذا التقييم والتدخل حينما تقتضى الحاجة.

ج- **الدعامة الثالثة 'انضباط السوق'**⁹ : تؤكد هذه الركيزة على أهمية الإفصاح والشفافية و إتاحة مزيد من المعلومات للمشاركين في السوق كشرط أساسي لضمان سلامة الجهاز المصرفي، والحد من المخاطر التي تواجهه.

3- الدراسة التطبيقية : دراسة مدى فهم و تطبيق البنوك الجزائرية لمقترحات بازل II

3-1- **مشكلة البحث**: نهدف من وراء هذه الدراسة تحديد مدى قدرة البنوك الجزائرية على فهم و تطبيق النظم الاحترازية التي جاءت بها اتفاقية بازل الثانية حيث تم الاعتماد على الفرضيات الآتية :

H₀₁ : لا تمتلك البنوك الجزائرية المقومات اللازمة لتطبيق المعايير الجديدة الخاصة باتفاقية بازل II ، خاصة في ما يتعلق بأساليب قياس و تحديد كل من مخاطر الائتمان و السوق و المخاطر التشغيلية.

H₀₂ : يوجد قصور كبير في دور السلطات الرقابية في ما يتعلق بالمراجعة الرقابية لطرق التقييم المتبعة من طرف البنوك الجزائرية لتحديد معدل كفاية رأس المال.

H₀₃ : لا تلتزم البنوك الجزائرية بقواعد الشفافية و انضباط السوق الواردة في الاتفاقية الجديدة.

3-2- **منهج البحث**: لقد اعتمدنا في دراستنا على المزج بين المنهج الإستنباطي والإستقرائي وذلك بإتباع الأسلوبين الوصفي والإحصائي المبني على تحليل استمارة.

3-3- محاور الدراسة:

- **المحور الأول**: أساليب قياس المخاطر و حساب معامل كفاية رأس المال والذي يتضمن (09) أسئلة.
- **المحور الثاني**: أساليب التقييم الداخلي و دور السلطات الرقابية بمراجعة هذه الأساليب (06) أسئلة.

المحور الثالث: قواعد الشفافية و انضباط السوق و مدى التزام البنوك بها، و الذي خصص له (07) أسئلة

3-4- صدق و ثبات الاستثمار: لقد تم استخدام معادلة كرونباخ الفا للتأكد من صدق و ثبات الاستثمار، حيث تم الحصول على نتائج ايجابية، إذ بلغ معامل الثبات الكلي للاستثمار (0.825) و هو مؤشر جيد للدراسة.

3-5- مجتمع الدراسة : لقد اقتصر مجتمع الدراسة الميداني على الموظفين في إدارة مخاطر الائتمان و منح القروض و الرقابة الداخلية في فروع البنوك الجزائرية بولاية سعيدة، بحيث شمل: المدير العام ونائب المدير العام بكل فرع، و رؤساء مصالح إدارة الائتمان و منح القروض و الرقابة الداخلية، إضافة إلى الموظفين في هذه المصالح. حيث تم توزيع الاستثمارات على عينة مكونة من (34) إطار تم استرجاع (27) استثمار منها فقط.

3-6- تحليل عناصر مجتمع البحث وعينته:

أ- بالنسبة للمستوى العلمي: فيما يتعلق بالتحصيل العلمي، فقد كان الغالبية العظمى من الموظفين الذين شملتهم الدراسة من الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة (48.1%)، كما أن نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريا كانت (22.22%)، أما بالنسبة للموظفين الذين يملكون شهادة عليا في الدراسات البنكية فقد كان عددهم (08) بنسبة (29.6%) من المجموع الكلي، في حين أن أي منهم لم يكن يحمل شهادة الماجستير أو الدكتوراه.

ب- بالنسبة للخبرة المهنية: لقد كان عدد الموظفين محل الدراسة الذين تتراوح خبرتهم ما بين سنة إلى خمس سنوات (09) أفراد شكلوا ما نسبته (33.33%)، فيما كانت نسبة الموظفين ذو خبرة ما بين (5-10) سنوات هي (29.63%)، أما الفئة التي تمتلك خبرة ما بين (10-15) فقد شكلت ما نسبته (22.22%)، في حين بلغ عدد الموظفين الذين تزيد سنوات خبراتهم عن (15 سنة) (4) موظفين بنسبة (14.82%).

ج- بالنسبة للمسمى الوظيفي: لقد كانت نسبة الإطارات في العينة (18.51%)، حيث تمثلت هذه الفئة في مدراء فروع البنوك إضافة إلى نواب المدراء، في حين أن الفئة التي تضم رؤساء مصالح منح القروض و الرقابة الداخلية و إدارة الائتمان و المكلفين بعمليات التجارة الخارجية شكلت ما نسبته (29.62%)، أما فئة الأعوان المستخدمين في المصالح المذكورة فقد كانت يمثل (14) موظف بنسبة (51.87%).

3-7- التحليل الوصفي لعينة الدراسة: باستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS" قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل II و ذلك بغية مقارنة المتوسط الحسابي لأراء الموظفين مع المتوسط المعياري للمقياس الخماسي المستخدم في الدراسة و المتمثل في القيمة (3)، بحيث أن الفقرات ذات المتوسط الحسابي الذي يقل عن (3) تعني أن هناك درجة موافقة ضعيفة، و العكس بالنسبة للفقرات ذات المتوسط الحسابي الذي يزيد عن (3)، وذلك اعتماداً على مقياس الفقرات الذي تتراوح درجاته بين (1-5) كما يلي:

الجدول رقم (01): المقياس الخماسي " ليكارت " المستخدم لقياس الاستمارة.

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محمد خير، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss، دار الصفاء، 2005، ص: 302.

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور على حدى كالاتي:

أ- تحليل المحور الأول: أساليب قياس المخاطر و حساب معامل كفاية رأس المال.

الجدول رقم (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول.

رقم الفقرة	فقرات محور استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يمتلك البنك نظام إدارة المخاطر يعمل على تعريف وتحديد وقياس مختلف المخاطر التي يواجهها البنك.	2.11	1.08	ضعيفة
2	يقوم البنك بصفة دورية بمراجعة النتائج المالية للبنك	1.78	0.75	ضعيفة
3	يقوم البنك باستمرار على تطوير السياسات الائتمانية للبنك ومراجعة التقنيات التي تستخدم لقياس المخاطر	1.88	1.08	ضعيفة
4	يقوم البنك بإجراء تقييم دوري للضمانات المقدمة من طرف العملاء للتأكد من قدرتها على تغطية مخاطر القرض الممنوح.	1.77	0.57	ضعيفة
5	يلتزم البنك بالقواعد التنظيمية للحد من تركيز القروض لمقترض أو مجموعة من المقترضين (تنوع محفظة القروض)	1.81	0.83	ضعيفة
6	يمتلك البنك الكادر البشري القادر على إدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والتشغيل بكفاءة عالية.	2.07	1.23	ضعيفة
7	يصعب على البنك قياس مخاطر الائتمان وفقا لمقترحات بازل لعدة أسباب أهمها : غياب شركات التصنيف المحلية ، قلة العملاء المصنفين في مؤسسات التصنيف العالمية.	2.74	1.37	متوسطة
8	يعمل البنك على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة .	1.92	0.95	ضعيفة
9	يتخذ البنك كافة الإجراءات لمعالجة الديون المتعثرة	2.22	1.50	ضعيفة
الدرجة الكلية		2.03	0.59	ضعيفة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS V.19"

يبين جدول رقم (5) الخاص بتحليل فقرات المجال الأول، أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات كانت سلبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ككل (2.03). مما يدل على وجود موافقة ضعيفة على أن البنوك الجزائرية تمتلك المقومات اللازمة لتطبيق معايير بازل II، أما بالنسبة للتقييم الجزئي لكل فقرة فقد تحصلت جميعها على متوسط اقل من المتوسط المعياري (3) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة الباحثين كانت منخفضة جدا مما يؤكد فرضية الدراسة الأولى التي تشير إلى أن هذه البنوك تلقى صعوبة في مسايرة هذه المعايير .

ب- تحليل المحور الثاني: دور السلطات الرقابية المتمثلة في اللجنة المصرفية.

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني.

رقم الفقرة	فقرات محور استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم مراقبو اللجنة البنكية بإجراء تقييم مستقل لإستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان للبنك.	2.37	1.11	ضعيفة
2	يحدد مراقبو اللجنة البنكية مدى كفاءة مراقبة المسؤولين بالبنك لعملية إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل.	2.11	1.33	ضعيفة
3	ينفذ مراقبو اللجنة البنكية المراجعة اللازمة لنوعية القروض	2.44	1.33	ضعيفة
4	تعتمد مراقبة اللجنة البنكية على نتائج تقييم المراجعة الداخلية للائتمان عند تقييم نوعية المحفظة الائتمانية للبنك وكفاية المخصصات وفقا لمقترحات بازل II.	1.96	1.12	ضعيفة
5	يقيم مراقبو اللجنة البنكية مدى إدراك إدارة البنك للمخاطر الائتمانية و السوقية في مرحلة مبكرة، واتخاذ تدابير للحد منها.	2.00	1.14	ضعيفة
6	يقوم مراقبو اللجنة البنكية بمراقبة اتجاهات محفظة الائتمان، ومناقشة أي تدهور ملحوظ في المحفظة مع الإدارة العليا	2.51	1.22	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.23	0.88	ضعيفة

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS V.19"

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الثاني، حيث تظهر النتائج سلبية أيضا في كل الفقرات مما يوضح أن جميع موظفي البنوك الذين شملهم الاستجواب يوافقون بدرجة كبيرة بلغت

(2.23) على أن المراجعة الرقابية المطبقة من طرف السلطات الرقابية تعتبر ضعيفة جدا مقارنة بتلك التوصيات التي تتضمنها الدعامة الثانية لبازل II في هذا المجال. و ذلك بالرغم من الدور الكبير الذي يقوم به البنك المركزي في سبيل ضمان تطبيق البنوك لهذه المقترحات، من خلال النظام رقم 02-03 الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002 .

ج- تحليل المحور الثالث: قواعد الشفافية و انضباط السوق.

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث.

رقم الفقرة	فقرات محور استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتبع البنك سياسة إفصاح رسمية تبين توجهات الإفصاح لدى البنك، والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح.	2.48	0.80	ضعيفة
2	يعد البنك تقارير دورية للإفصاح عن الأداء المالي للبنك	2.22	1.01	ضعيفة
3	يقوم البنك بالإفصاح عن النسب المقترحة (نسبة كفاية رأس المال، السيولة، معامل رأس المال و الموارد الدائمة)	2.29	1.10	ضعيفة
4	يعد البنك تقارير دورية للإفصاح عن المركز المالي للبنك.	2.37	1.00	ضعيفة
5	يتضمن الإفصاح السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم أصول و التزامات البنك.	2.51	1.08	ضعيفة
6	يتضمن الإفصاح الدوري الأساليب المتبعة في إدارة وقياس مختلف المخاطر (إئتمانية، سوقية، تشغيلية).	2.59	1.27	ضعيفة
7	يتضمن الإفصاح الدوري نوعية وحجم مخاطر الائتمان	2.44	1.28	ضعيفة
	لدرجة الكلية	2.41	0.82	ضعيفة

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS V.19"

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث والذي يبين أن درجة الموافقة الكلية فيه كانت ضعيفة حيث بلغ المتوسط الحسابي في هذا المحور (2.41) بانحراف معياري (0.82)، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن البنوك الجزائرية لا تقوم بالإفصاح الدوري لميزانيتها المالية و مركزها المالي وكذا النسب الخاصة بكفاية رأس المال، السيولة، معامل رأس المال و الموارد الدائمة وذلك من خلال إعداد تقارير دورية وفق النماذج و القواعد المنصوص عليها من قبل مجلس النقد و القرض.

3-8- اختبار الفرضيات :

أ- اختبار التطابق كولمجروف-سمرنوف ($\text{kolmogorov-smirnov Z}$) : يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من التوزيع الذي تتبعه البيانات محل الدراسة، ففي حالة ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام فقط الاختبارات المعلمية أهمها (test T)، أما إذا كانت عكس ذلك نطبق الاختبارات اللامعلمية.

H_0 : البيانات المحصل عليها تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 : البيانات المحصل عليها لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (05) : نتائج اختبار كولمجروف-سمرنوف ($\text{kolmogorov-smirnov Z}$) :

محاور الدراسة	كولمجروف-سمرنوف	القيمة المعنوية sig
المحور الاول	1.379	0.045
المحور الثاني	1.409	0.038
المحور الثالث	1.417	0.036

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS V.19"

نتائج الاختبار: تشير نتائج الاختبار أن البيانات الخاصة بمحاور الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لان مستوى المعنوية sig للمحاور الثلاثة هي على التوالي : 0.045 ، 0.038 ، 0.036 ، وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد الفرضية البديلة التي تنص على عدم إتباع البيانات المحصل عليها للتوزيع الطبيعي.

ب- اختبار فرضيات البحث الرئيسية: بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فلا بد من استخدام احد الاختبارات اللامعلمية، ومن أهم هذه الاختبارات هو اختبار مان ويتني (Mann-whitney). حيث يمكن صياغة الاختبار كالأتي :

ب-1- إختبار المحور الأول:

H_0 : لا تملك البنوك الجزائرية المقومات اللازمة لتطبيق المعايير الخاصة ببازل II

H_1 : تملك البنوك الجزائرية المقومات اللازمة لتطبيق المعايير الخاصة ببازل II

ب-2- إختبار المحور الثاني:

H_0 : يوجد قصور كبير في دور السلطات الرقابية فيما يتعلق بالمراجعة المطبقة على البنوك.

H_1 : لا يوجد قصور كبير في دور السلطات الرقابية فيما يتعلق بالمراجعة المطبقة على البنوك.

ب-3- إختبار المحور الثالث:

H_0 : لا تلتزم البنوك الجزائرية بقواعد الشفافية و انضباط السوق الواردة في بازل II

H_1 : تلتزم البنوك الجزائرية بقواعد الشفافية و انضباط السوق الواردة في بازل II
الجدول رقم (06) يبين نتائج اختبار مان ويتني (Mann-whitney) :

محاور الدراسة	قيمة مان- ويتني	قيمة الاختبار z	القيمة المعنوية sig
المحور الأول	39.500	-1.462	0.150
المحور الثاني	46.000	-1.125	0.285
المحور الثالث	52.500	-7.86	0.448

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS V.19"

يتضح من نتائج اختبار مان ويتني (Mann-whitney) أن القيمة المعنوية للاختبار بالنسبة لمحاور الدراسة الثلاثة هي كالأتي : 0.150 ، 0.285 ، 0.448 و هي أكبر من 0.05 وبالتالي سوف نقبل الفرضية المدعومة التي تشير إلى أن البنوك الجزائرية تلقى صعوبات كبيرة في فهم و تطبيق الدعائم الثلاثة لبازل II.
الخاتمة :

أظهرت النتائج أن البنوك الجزائرية لا تمارس فعليا مقررات بازل الثانية بكافة أبعادها، فيبدو أن هذه المقترحات لم تعرف بعد طريقها للتطبيق، إضافة إلى جهل بعض الموظفين لهذه المبادئ أصلا، كما يمكن رد هذه النتائج لنقص في العمليات الرقابية للبنك المركزي، هذا بالإضافة إلى الإختلالات التي يعاني منها النظام المصرفي الجزائري التي تجعل إمكانية تفعيل هذه المقترحات على المدى القريب أمرا صعبا ، حيث تتمثل أهم هذه الإختلالات في ما يلي:

- 1- أداء البنوك الجزائرية الضعيف الذي يتميز على العموم بتقلص خدمات محدودة وتقليدية.
 - 2- عدم توافر الموارد المناسبة للبنك من أجل تلبية إحتياجات الاستثمار أنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات.
 - 3- غياب شركات التصنيف الإئتماني المحلية الذي جعل تطبيق مبادئ بازل II أمرا مستحيلا.
- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها لدرجة تطبيق البنوك الجزائرية لمقترحات بازل يتضح أنها مازالت في حاجة إلى المزيد من العمل من أجل الرفع من درجة تطبيقها لهذه المقترحات، و في هذا الإطار نتقدم ببعض المقترحات:
- 1- العمل على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، والتي تتطلب من البنوك الجزائرية ضرورة الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبة، والشفافية والإفصاح.
 - 2- زيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية، وخاصة عن المخاطر الحالية والمحتملة.
 - 3- تنمية الموارد البشرية في البنوك في مجالات التحليل المالي وإدارة المخاطر المصرفية.

4- تطوير نظم و تقنيات المعلومات في البنوك بغية معالجة جميع البيانات و المعلومات المالية و المصرفية ، هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود مخزون للمعلومات عن عملاء محفظة الإئتمان.

الهوامش

¹ Hanna Heinrichs، barings : leçons pour la réglementation prudentielle des banques ،2004،pp : 18،19

² Robert Ferrandier& William Marois&Jean-Paul Pollin ، les apports de la théorie de l'information، Revue économique-N°2،1992،p :198

³ Nacer Berno،Eléments d'économie bancaire : thèse de doctorat en sciences économiques، université lumière، 2005، sans N° de page. à partir de site :www.univ-paris2.fr.

⁴ Arnaud De Servigny & Ivan Zelenko économie financière، Dunod، paris ،1999، p : 107

⁵ Marjorie Demazy، -«VALUE-AT-RISK»et contrôle PRUDENTIEL des banques، Bruylant-Academia *s.a*،2001،p :21

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2005، ص:83،84

⁷ Pascal Dumontier&Denis Dupré، Pilotage bancaire ، Revue banque édition، 2005،p :134

⁸ John Hull، gestion des risque et institutions financières، person éducation،2007،pp :168،169

⁹ Éric Lamarque، gestion bancaire ، Dareios &pearson .éducation France، 2008،p :102